# التحولات الجغرافية للسكان في العراق: دراسة تحليلية للهجرة الداخلية خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٢٢)

علاء عبد الاله فيصل
مديرية تربية محافظة واسط

أ.د. باسم عبد العزيز عمر العثمان
كلية الآداب-جامعة البصرة

alaa٠٣٤٧١@gmail.com

**المستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حجم التحركات الداخلية للسكان في العراق خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٢٢)، مع التركيز على استقصاء موجات النزوح والتهجير القسري للسكان وتباينها الزماني والمكاني بين المحافظات. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى تحديد أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذه التحركات، وتقييم الآثار الناجمة عنها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كما كشفت نتائج الدراسة عن موجة نزوح وهجرة داخلية واسعة النطاق خلال نفس المدة، وصفت بأنها الأسوأ في تاريخ العراق المعاصر، بسبب تداعياتها وآثارها الخطيرة على الحاضر والمستقبل الاجتماعي للبلاد. حيث أن عدد النازحين والمهاجرين داخلياً خلال هذه المدة بلغ ٤٥٠٩١٤٠ مهاجراً، أي ما يشكل نسبته ١٠,٦٧٪ من إجمالي سكان البلاد خلال العام ٢٠٢٢.

الكلمات المفتاحية: (الهجرة الداخلية، صافي الهجرة، فاعلية الهجرة، أسباب الهجرة، آثار الهجرة).

# Geographical population transformations in Iraq: An analytical study of internal migration during the period (١٩٩٧-٢٠٢٢)

**Researcher**
**Alaa Abdel-Ilah Faisal**
**Wasit Governorate Education Directorate**

**Prof. Dr.**
**Basem Abdel-Aziz Omar Al-Othman**
**College of Arts, University of Basra**

alaa٠٣٤٧١@gmail.com

## Abstract:

**This study aims to analyze the size of internal population movements in Iraq during the period (١٩٩٧-٢٠٢٢), with a focus on investigating the waves of displacement and forced displacement of the population and their temporal and spatial variation between the governorates. In addition, the study seeks to identify the most important reasons and motives behind these movements, and evaluate their resulting effects at the internal and external levels.**

**The results of the study also revealed a large-scale wave of displacement and internal migration during the same period, described as the worst in the history of contemporary**

**Iraq, due to its repercussions and serious effects on the present and social future of the country. The number of internally displaced persons and migrants during this period amounted to ٤,٥٠٩,١٤٠ migrants, which constitutes ١٠,٦٧٪ of the total population of the country during the year ٢٠٢٢.**

**Keyword: (Internal migration, net migration, migration efficiency, causes of migration, effects of migration)**

**المقدمة:**

تعد الهجرة الداخلية أحد مكونات نمو الأوزان السكانية حيث تؤثر في حجمهم وتركيبهم وفي القدرة على نموهم العام، وبالرغم من أن حركة التنقل هذه لا تؤدي دورا قائما بذاته كما هو الحال بالنسبة للولادات والوفيات حيث لا تشارك مباشره في تجديد خصوبة السكان أو توالدهم، فإن لها أهمية جوهريه في إعادة توزيع السكان وتباين نموهم الإقليمي وفي تكوين تراكيبهم المختلفة، مما له آثار اجتماعيه وديموغرافية كبيره قد تؤثر بصورة وغير مباشرة في مقومات التنمية البشرية المتاحة.

وتبعا لذلك تعرف الهجرة الداخلية بانها انتقال الشخص من مكان الإقامة المعتاد الى المكان المقصود بشرط أن يتجاوز الانتقال حدود منطقه أداريه بقصد الاستقرار على أن يتجاوز هذا الاستقرار مدة لا تقل عن سنة، ويشمل كافة الأشخاص المنتقلين معه والذين يعيلهم شرعا ذلك الشخصي (السعدي، ٢٠١٦، ٢٢٥). وبذلك يعرف المهاجر بانه الشخص الذي يغير محل إقامته المعتاد الذي كان يقيم فيه عند بداية الهجرة أو عند آخر انتقال أو حركه وهو المكان الذي حدثت فيه الحركة- (منطقه الأصل) -الى مكان آخر على الأقل مره خلال مده الهجرة بقصد الإقامة الدائمة فيه يعرف (بمنطقه الوصول) وهو المكان الذي انتهت إليه الحركة والذي يقيم فيه المهاجر حتى انتهاء مده الهجرة، وتختلف تلك الحركة من حيث المسافة المقطوعة والزمان الذي تستغرقه (Department Economic and Social Affairs, ١٩٧٠, ١).

ويرتبط مفهوم الهجرة الداخلية ببعض المصطلحات منها (الهجرة الخارجة) الذي يطلق على الخارجون من مكان المغادرة في مكان الأصل، و(الهجرة الداخلة) وعلى الداخلون إلى مكان الوصول في منطقه الهدف و(الهجرة الصافية) الذي يمثل الفرق بين القادمين والمغادرين، إذ يلخص صافي التوازن بين منطقتي الأصل والوصول. وصافي الهجرة يعد موجبا إذا زاد عدد الداخلين على عدد الخارجين، حيث يدعى الفرق بـ(فيض الهجرة) وعلى عكسه يكون سالبا، إذا زاد عدد المغادرين على عدد الداخلين، حيث يدعى الفرق بـ(غيض الهجرة) أما إجمالي أو حجم الهجرة فهو يمثل مجموع الداخلين والخارجين (Donald, ١٩٧٠, ٧٥٧).

وعلى أساس ما تقدم يصبح للهجرة تأثيرات متعددة، منها ما هو إيجابي، والذي يتمثل في توفير الأيدي العاملة للمنطقة المهاجر إليها (منطقة الوصول) مما يساهم في تنمية النشاط الاقتصادي وتوفير أسواق جديدة لتصريف السلع والمنتجات. ومنها ما هو سلبي، والذي يتمثل في نقص الأيدي العاملة في المنطقة المهاجرة

منها (منطقة الأصل)، مما يخلق فجوة كبيرة في استغلال الإمكانات المتاحة لتحسين تلك المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بالمهاجرين من الأرياف، حيث تتأثر الأرض بالبور ويقل الإنتاج وتتراكم مشاكل الفقر والعوز.

وتبعاً لذلك، سنحاول في هذا الموضع إلقاء نظرة تحليلية موجزة عن الهجرة الداخلية في العراق بهدف بيان صور التباين المكاني لحركاتها، والأسباب التي أدت إلى ذلك والآثار المترتبة عليها خلال المدة (١٩٩٧-٢٠٢٢)

**أولاً: مشكلة الدراسة:**

تتمحور مشكلة الدراسة الرئيسة حول تحليل التحولات الجغرافية للسكان في العراق الناتجة عن الهجرة الداخلية خلال الأعوام ١٩٩٧-٢٠٢٢، مما يثير العديد من التساؤلات، أهمها:

١- ما هي التحولات الجغرافية التي طرأت على توزع السكان في العراق خلال هذه المدة؟

٢- كيف أثرت الهجرة الداخلية على أنماط التوزيع السكاني في المحافظات المختلفة؟

٣- ما هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى هذه التحولات الجغرافية، وما مدى تأثيرها عبر الزمن؟

**ثانياً: فرضية الدراسة**

استنادًا إلى الإشكالية المطروحة، فإن فرضية الدراسة الرئيسة هي أن الهجرة الداخلية في العراق أدت إلى تحولات جغرافية ملحوظة في توزيع السكان طوال المدة ١٩٩٧-٢٠٢٢، نتيجةً لعوامل اقتصادية، سياسية، أمنية، واجتماعية. أما الفرضيات الثانوية فتنص على ما يأتي:

١- تتفاوت التحولات الجغرافية للسكان بين المحافظات العراقية تبعًا لتفاوت الظروف السياسية والأمنية.

٢- أثرت الأحداث الكبرى في العراق (مثل الحروب، التغيرات السياسية، والاقتصادية) على حجم وأنماط الهجرة الداخلية، مما أوجد تحولات ديموغرافية متباينة.

٣- تؤدي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى تركز السكان في مناطق محددة على حساب مناطق أخرى، مما يغير التوزيع الجغرافي للسكان بمرور الزمن.

**ثالثاً: هدف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى فهم التحولات الجغرافية للسكان في العراق وتحليل دور الهجرة الداخلية في تشكيل هذه التحولات خلال المدة ١٩٩٧-٢٠٢٢. ويمكن تفصيل الأهداف كالآتي:

١- تحليل التغيرات الجغرافية في توزيع السكان بين المحافظات العراقية خلال المدة المحددة.

٢- تحديد الأنماط الزمنية للهجرة الداخلية ودورها في إعادة تشكيل الخارطة السكانية للعراق.

٣- استكشاف العوامل المؤثرة على هذه التحولات الجغرافية، مع التركيز على العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والأمنية.

٤- إبراز المناطق الأكثر تأثراً بالتحولات السكانية، سواء كانت مناطق طاردة أو جاذبة للسكان.

**رابعاً: منهجية الدراسة**

اعتمدت الدراسة على المنهجين رئيسين هما: المنهج الوصفي-التحليلي والمنهج التاريخي، والتي على أساسها تم تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاث مدد زمنية بناءً على التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بها البلاد خلال تلك المدة.

**خامساً: حدود منطقة الدراسة:**

**١-الحدود المكانية:**

تتمثل بالحدود السياسية لجمهورية العراق الواقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، جنوب غرب قارة آسيا، إلى الشمال الشرقي من الوطن العربي خريطة (١)، بين دائرتي عرض (ً١٥ َ١٢ ْ٢٩)-(ً١٨ َ٢٢ ْ٣٧) شمالاً، وبين خطي طول (ً١٠ َ٤٥ ْ٣٨)-(ً٤٤ َ٥٠ ْ٤٨) شرقاً، ممتداً على مساحة تقدر وفقا للمصادر الرسمية بـ (٤٣٤١٢٨) كم$^{٢}$, مضافا إليها المياه الإقليمية البالغة (٩٢٤) كم$^{٢}$، وفقا لهذه الحدود الجغرافية، يحد العراق من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الغرب سوريا والأردن والسعودية، أما من الجنوب فيحده الخليج العربي والكويت والسعودية. يضم العراق ثمان عشرة محافظة، سيتم دراستها استنادا لموضوع البحث كونها الوحدات الإدارية الرئيسة للبلاد، خريطة (٢).

**٢- الحدود الزمانية:**

تتمثل بالمدة (١٩٩٧-٢٠٢٢) التي يمكن وصفها بأنها الأصعب والأشد تأثيراً على سكان العراق في تأريخه المعاصر.

**خريطة (١): موقع العراق من العام**

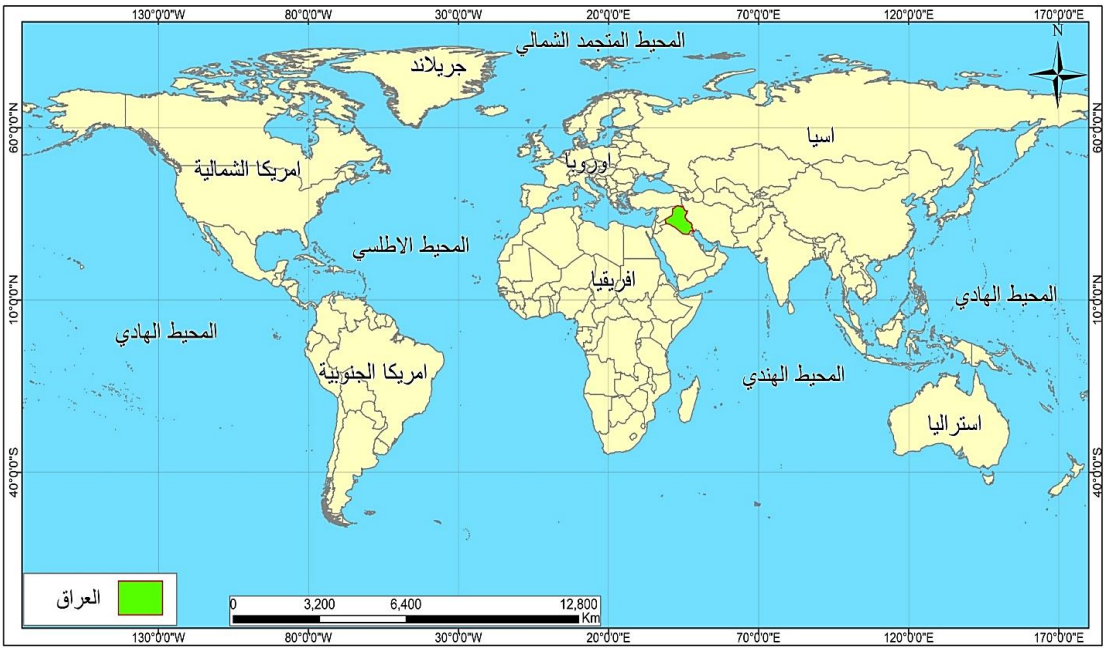


**المصدر: اعتمادا على: خريطة العالم القارية ضمن قواعد بيانات برنامج Arc Map ١٠,٨ .**

**خريطة (٢): العراق الإدارية بحسب المحافظات**

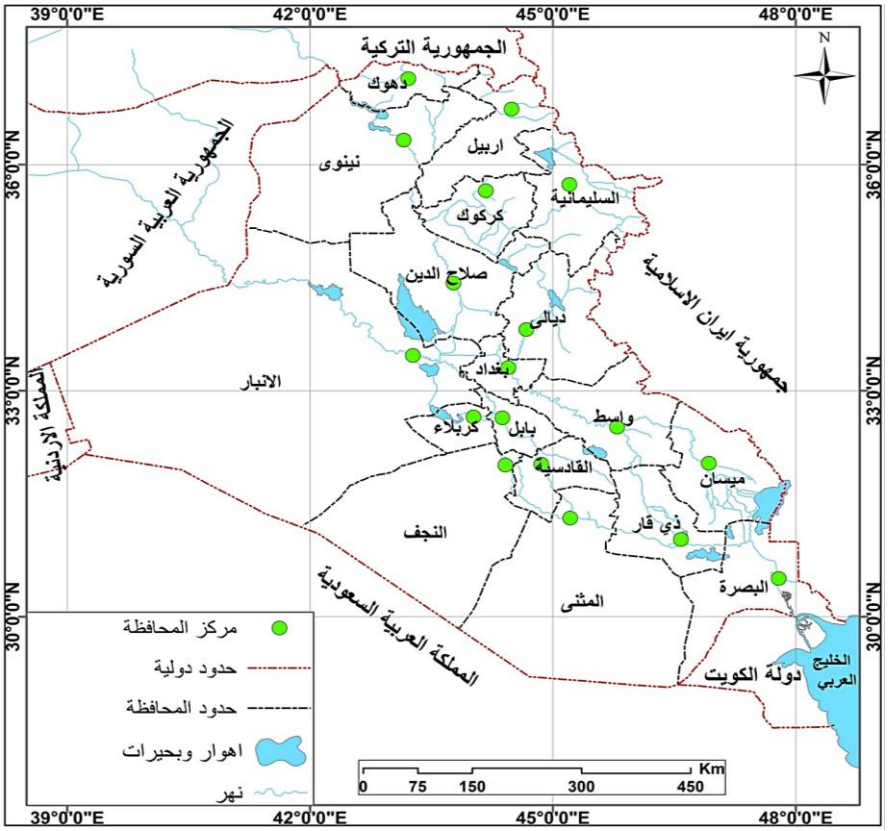


**المصدر: اعتماداً على:جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١/١٠٠٠,٠٠٠, بغداد, ٢٠٢٠.**

**أولا: الهجرة الداخلية في العراق:**

أن الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقود الأخيرة لا سيما خلال العقدين الماضيين أدت الى تحركات سكانيه داخلية واسعه وان معظم تلك التحركات لم تكن اختياريه وإنما ارتبطت بمفهوم التهجير القسري أو ما يسمى بالنزوح الداخلي الذي يعرف بحسب وثائق الأمم المتحدة بانه اضطرار أو إجبار مجموعه من السكان للهرب وترك ديارهم وأماكن إقامتهم المعتادة نتيجة لنزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الأنسان أو كوارث طبيعية ولم يعبروا الحدود السياسية المعروفة للدولة(وثيقة الأمم المتحدة، ١٩٩٨) تضاف لها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة التي تحفز السكان على التحرك بين المحافظات أو الهجرة من الريف الى المدن أو بين مدينه وأخرى.

ووفقاً لما تقدم يمكن تفصيل الهجرة الداخلية في العراق استنادا إلى البيانات المتوفرة عنها خلال مدة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

**١- الهجرة الداخلية خلال العام ١٩٩٧:**

أن الأحداث التي عانى منها السكان في العراق خلال التسعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت بتبعات الحصار الاقتصادي الذي فرض على البلاد عقب الغزو العسكري الذي شنه العراق على الكويت وما أعقبه من أحداث داخلية تمثلت في انتفاضة شباط ١٩٩١ والتي تعرف (بالانتفاضة الشعبانية) التي شملت أحداثها بعض المحافظات في البلاد ومنها البصرة وكربلاء والنجف وغيرها من المحافظات الوسطى والجنوبية فضلا عن المحافظات الشمالية الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية) التي انفصلت عن الدولة بسبب القرارات التي فرضت على العراق، وعليه فقد ترتب على تلك الظروف حراك سكاني يمكن النظر إليه وفقا لمعطيات الجدول (١) والخريطة (٣) على النحو الآتي:

- أن العدد الإجمالي للمهاجرين داخليا في العراق خلال هذه المرحلة بلغ (١٥٤٨٩٧٦) مهاجراً، أي ما يشكل نسبة ٧٪ من إجمالي سكان البلاد البالغ عددهم ٢٢٠٤٦٢٤٤ نسمة.

- أن القيم المطلقة والنسبية لأعداد المهاجرين داخليا في البلاد خلال هذا العام تباينت بين المحافظات تبعا للمقومات التي ميزت كل محافظة عن الأخرى، حيث لوحظ أن هنالك ست محافظات كانت جاذبة للسكان، أتت على رأسها محافظة بغداد بنسبة تجاوزت أكثر من ٤٦٪ من حجم الهجرة الوافدة في البلاد، ثم تلتها محافظة كربلاء بنسبة ٧,٣٪ ثم النجف وبابل وكركوك وصلاح الدين على التوالي بنسب تراوحت بين (٥,٧٪-٤,٢٪). كما كانت هنالك تسع محافظات طارده للسكان، تصدرتها محافظة ميسان بنسبة ١٥,٤٪ ثم محافظة ذي قار بنسبة ١١,٧٪، ثم محافظة البصرة وديالى وواسط وبقيه المحافظات الطاردة تباعا بنسب تراوحت بين (٩,٨٪-١,٨٪).

**جدول (١) حجم الهجرة الداخلية المتبادلة بين المحافظات وصافي وإجمالي وفاعلية الهجرة خلال العام ١٩٩٧**

| المحافظة | الخارجة | | الداخلة | | صافي الهجرة | إجمالي الهجرة | | فاعلية الهجرة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | | العدد | % | |
| **المحافظات الجاذبة للسكان** | | | | | | | | |
| كركوك | ٣٨٧١٢ | ٢,٥ | ٧١٦٤٧ | ٤,٦ | ٣٢٩٣٥ | ١١٠٣٥٩ | ٣,٦ | ٢٩,٨ |
| صلاح الدين | ٣٥٧٠١ | ٢,٣ | ٦٥٥٠٤ | ٤,٢ | ٢٩٨٠٣ | ١٠١٢٠٥ | ٣,٣ | ٢٩,٤ |
| بغداد | ٢٤١٩٦٨ | ١٥,٦ | ٧١٨٢٠٨ | ٤٦,٤ | ٤٧٦٢٤٠ | ٩٦٠١٧٦ | ٣١,٠ | ٤٩,٦ |
| بابل | ٧٨٣٤٥ | ٥,١ | ٨٣٣٧٩ | ٥,٤ | ٥٠٣٤ | ١٦١٧٢٤ | ٥,٢ | ٣,١ |
| كربلاء | ٣٠٩٥٢ | ٢,٠ | ١١٣٨٠٣ | ٧,٣ | ٨٢٨٥١ | ١٤٤٧٥٥ | ٤,٧ | ٥٧,٢ |
| النجف | ٦٥٢٥١ | ٤,٢ | ٨٨٤١٣ | ٥,٧ | ٢٣١٦٢ | ١٥٣٦٦٤ | ٥,٠ | ١٥,١ |

| المحافظات الطاردة للسكان | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نينوى | ٦٢٠٠١ | ٤,٠ | ٢٢٥٥٣ | ١,٥ | -٣٩٤٤٨ | ٨٤٥٥٤ | ٢,٧ | -٤٦,٧ |
| ديالى | ١١٧٦١٥ | ٧,٦ | ٨٢١١١ | ٥,٣ | -٣٥٥٠٤ | ١٩٩٧٢٦ | ٦,٤ | -١٧,٨ |
| الأنبار | ٥٧٦٩٤ | ٣,٧ | ٤٧٤٧١ | ٣,١ | -١٠٢٢٣ | ١٠٥١٦٥ | ٣,٤ | -٩,٧ |
| واسط | ١١٧٠٦١ | ٧,٦ | ٥٩٤٧٣ | ٣,٨ | -٥٧٥٨٨ | ١٧٦٥٣٤ | ٥,٧ | -٣٢,٦ |
| القادسية | ١٠٤٨٠٢ | ٦,٨ | ٣٩٧٤٢ | ٢,٦ | -٦٥٠٦٠ | ١٤٤٥٤٤ | ٤,٧ | -٤٥,٠ |
| المثنى | ٢٧٢٤٥ | ١,٨ | ١٨٠٣٣ | ١,٢ | -٩٢١٢ | ٤٥٢٧٨ | ١,٥ | -٢٠,٣ |
| ذي قار | ١٨١٠٠٩ | ١١,٧ | ٢٠٤٣٠ | ١,٣ | -١٦٠٥٧٩ | ٢٠١٤٣٩ | ٦,٥ | -٧٩,٧ |
| ميسان | ٢٣٨٧١٤ | ١٥,٤ | ٢٤٥٤٩ | ١,٦ | -٢١٤١٦٥ | ٢٦٣٢٦٣ | ٨,٥ | -٨١,٤ |
| البصرة | ١٥١٩٠٦ | ٩,٨ | ٩٣٦٦٠ | ٦,٠ | -٥٨٢٤٦ | ٢٤٥٥٦٦ | ٧,٩ | -٢٣,٧ |
| المجموع | ١٥٤٨٩٧٦ | ١٠٠ | ١٥٤٨٩٧٦ | ١٠٠ | ٠ | ٣٠٩٧٩٥٢ | ١٠٠ | ٥٠ |

المصـــدر: اعتمادا على: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، أقســـام (الإحصـــاء وبنك المعلومات، الدراسات والبحوث، نظم المعلومات الجغرافية) بيانات غير منشورة،٢٠٢٢.

**خريطة (٣) حجم الهجرة الداخلية المتبادلة بين المحافظات خلال العام ١٩٩٧**

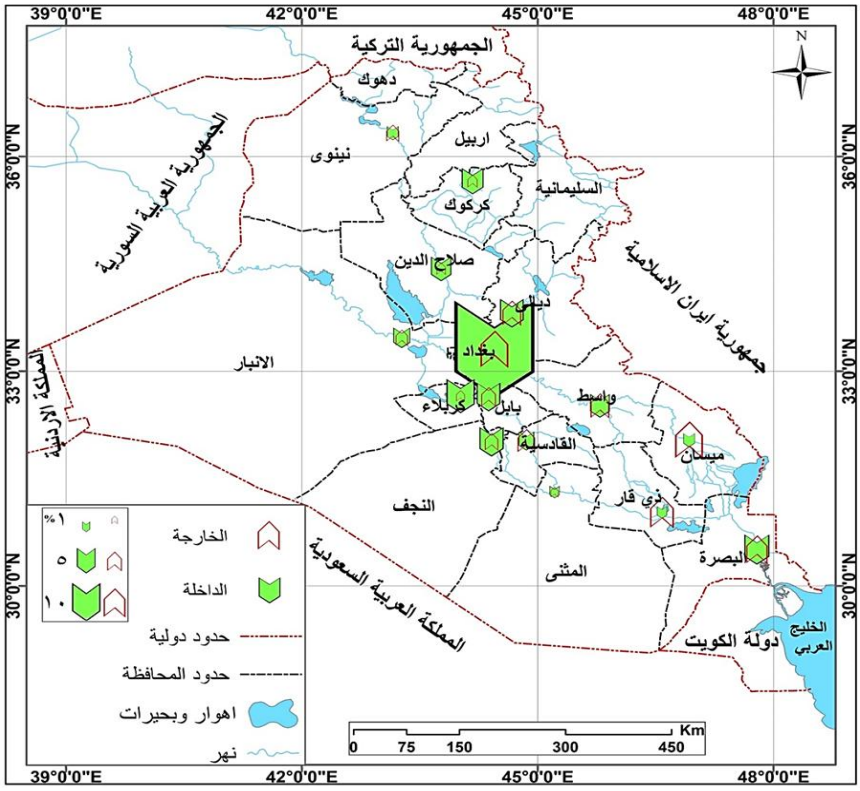


المصدر: اعتمادا على الجدول (١)

- سجلت محافظة بغداد وبسبب ارتفاع عدد المهاجرين منها وإليها أعلى معدل لإجمالي الهجرة في البلاد كونها تمثل عاصمة البلاد السياسية والإدارية، وحاضرتها الاقتصادية والثقافية، وبذلك احتلت المرتبة الأولى بإجمالي حجم الهجرة البالغ ٩٦٠١٧٦ مهاجرا، أي بنسبة ٣١٪ من إجمالي المحافظات. تبعتها محافظة ميسان بالمرتبة الثانية بحجم بالغ ٢٦٣٢٦٣، أي بنسبة ٨,٥٪ من إجمالي المحافظات، كونها تصدرت النسبة الأعلى من بين المحافظات الطاردة للسكان بسبب ما يعانيه سكانها من تردي في الأوضاع الاقتصادية، الأمر الذي أجربهم على الهجرة إلى المحافظات التي كانت تمتاز بنشاطها الاقتصادي وعلى رأسها محافظة بغداد. وتبعا لمحافظة ميسان جاءت محافظة البصرة وذي قار لتحتل المرتبة الثالثة والرابعة بحجم بالغ (٢٤٥٥٦٦، ٢٠١٤٣٩) مهاجرا، أي بنسبة (٧,٩٪، ٦,٥٪)، على التوالي من إجمالي المحافظات، ثم توالت المحافظات الباقية تباعا حتى محافظة المثنى التي احتلت المرتبة الدنيا بحجم بالغ ٤٥٢٧٨ مهاجر، أي بنسبة ١,٥٪ من إجمالي المحافظات، ولعل السبب في ذلك يكمن وراء الوزن السكاني المنخفض الذي تحمله هذه المحافظة كونها تعاني إلى جانب ما تمتاز بها من طبيعة صحراوية، تردي الأوضاع المعيشية والخدمية في المحافظة مما جعل منها منطقه مغلقه وغير جاذبه السكان.

- إلحاقا بتباين حجم الهجرة الوافدة والمغادرة من وإلى كل محافظة، تباينَ مؤشر فاعلية الهجرة بينها، حيث يشكل أجمالي عدد المهاجرين الوافدين إلى المغادرين نسبة عالية في المحافظات الجاذبة للسكان، وبعكس ذلك يشكل أجمالي عدد المهاجرين المغادرين إلى الوافدين نسبة عالية في المحافظات الطاردة، بمعنى أن هنالك تفاوتا كبيرا بين صافي الهجرة وإجمالي الهجرة أدى إلى رفع فاعلية المؤشر الموجبة التي سجلت قيم نسبية موجبة في المحافظات الجاذبة للسكان بلغ أعلاها في محافظة كربلاء ٥٧,٢٪، وفي مقابل ذلك لاحظنا أن مؤشر فاعلية الهجرة قد سجل قيما منخفضة في المحافظات الطاردة، تراوحت بين -٩,٧٪ في محافظة ديالى و -٨١,٤٪ في محافظة ميسان.

- ظهرت المحافظات الجاذبة للسكان في توزيعها على الخريطة بشكل منطقة متصلة تمتد من محافظة كركوك في الأقسام الشمالية وحتى محافظة النجف في القسم الجنوبي الغربي من البلاد فيما توزعت المحافظات الطاردة للسكان -مستثنين منها المحافظات الشمالية الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية) – في باقي الأقسام الشمالية والوسطى والجنوبية.

**٢- الهجرة الداخلية خلال العام ٢٠١٣:**

منذ العام ٢٠٠٣، شهد العراق حركة ديموغرافية مكثفة نتيجة الهجرة والتهجير القسري للسكان، والتي كانت ناجمة عن تصاعد العنف في بعض محافظات العراق، التي أطلق عليها إعلامياً بـ(المناطق الساخنة)، ومن ذلك الحين بدأت ترى على المشهد العراقي التفجيرات الانتحارية وجرائم القتل العشوائية والبشعة ضد المدنيين، والتي بلغت ذروتها بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٨، الذي شكل نقطة تحول حاسمة، إذ أخذت ظاهرة الهجرة القسرية بعده تتخذ أبعادا سياسيه واقتصاديه واجتماعيه، والتي على أساسها وصف عام ٢٠٠٦ بانه عام الكارثة الإنسانية في العراق، نتيجة

لارتفاع عدد القتلى والجرحى والنازحين. وبحسب تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، قتل خلال شهري تموز وآب من نفس العام حوالي ٣٤,٤٥٢ مدنياً، وأصيب ٣٦٩٨٥ آخرون[٤]. ووفقاً للمصادر الرسمية العراقية، بلغ عدد النازحين داخلياً خلال الأشهر القليلة التي تلت أحداث سامراء نحو ٢٤٦٣٣٧ عائلة، بما يعادل ١٤٢٨٧٥٥ نسمة. مع مطلع عام ٢٠٠٧، باشرت الحكومة العراقية تنفيذ خطة أمنية جديدة في بغداد سُميت "خطة فرض القانون"، والتي استهدفت الجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية والقومية والحزبية. أسهمت هذه الخطة تدريجياً في استتباب الأمن، مما شجع العديد من العائلات النازحة على العودة إلى مناطق سكناها السابقة[٥].

وإلحاقا بما تقدم فأن التحركات السكان الداخلية التي شهدتها البلاد خلال هذا العام لم تقتصر أسبابها في الحقيقة على العنف وتردي الواقع الأمني فحسب، بل أن عمليات التغير السياسي رافقها أيضا تغير شامل في هيكل النظام الاقتصادي والاجتماعي تعرض خلالها القطاعين الصناعي والزراعي الى الإهمال الكبير فتفاقمت مشكله البطالة وشحت فرص العمل في بعض المناطق لا سيما القرى والمناطق الريفية، ما دفع الكثير من السكان للهجرة بحثا عن العمل أو حياة أفضل. كما أدى العامل الاجتماعي دورا بارزا في تحركات السكان الداخلية وتحديد اتجاهات هجرتهم حيث اضطر معظم النازحين والمهاجرين تحت ضغط العنف والتعصب وطلب الحماية التوجه نحو مناطق انتمائهم الديني والمذهبي والقومي والعشائري بمعنى أن النزوح الداخلي، وهذا ما أسهم أيضا وبشكل ملحوظ في ظهور تجمعات سكانية ذات انتماءات أثنية، مذهبيه وقوميه وعشائرية متجانسة.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن من خلال الجدول (٢) والخريطة (٤) يمكن أن نوجز بعض الحقائق المتعلقة بالهجرة الداخلية خلال هذه العام ٢٠١٣ في العراق على النحو الآتي:

- أن العدد الإجمالي للمهاجرين داخليا في العراق خلال هذه المرحلة بلغ (٣١٠٢٦٤٠) مهاجراً، أي ما يشكل نسبة ٨,٨٪ من إجمالي سكان البلاد البالغ عددهم ٣٥٠٩٥٧٧٢ نسمة. وهم موزعون بنسب متباينة بين المحافظات الطاردة والجاذبة التي شكلت مجموعتين متساويتين من حيث قوة الجذب والطرد السكاني. فمحافظة بغداد وكسابق عهدها برزت كقطب رئيس جاذب للسكان باستحواذها على نسبة ٢١,١٪ من إجمالي حجم الهجرة الوافدة للمحافظات، تلتها محافظة البصرة بنسبة ١٤,٤٪، ثم باقي المحافظات الجاذبة تباعا والتي سجلت قيما متقاربة في تدرجها التراتبي، التي تراوحت نسبه بين ٦,٥٪ في محافظة أربيل و٣,٥٪ في محافظة دهوك. أما المحافظات الطاردة للسكان-التي سجلت معدلات سالبة في الحجم الصافي للهجرة – نلاحظ أن القيم النسبية لمعدلات الهجرة الخارجة منها قد تدرجت تباعا بنسب متقاربه بعضها من البعض الآخر. فكان أعلاها قد سجل في محافظة ميسان بنسبة ٦,٩٪، وأدنها سجل في محافظة المثنى بنسبة ٢,١٪.

- حافظت محافظة بغداد على صدارتها بالمرتبة الأولى بعد ما استحوذت خلال هذه المرحلة على الحجم الأكبر من إجمالي الهجرة في البلاد والبالغ ١٢٥٩٨٠٤ مهاجرا، أي بنسبة ٢٠,٣٪ من إجمالي المحافظات، كونها تمثل عاصمة البلاد الإدارية والاقتصادية والثقافية، تلتها بعد ذلك محافظة البصرة في المرتبة الثانية

بحجم بالغ ٦٠٨٢٥٩ مهاجرا، أي بنسبة ٩,٨٪ من إجمالي المحافظات، نتيجة لاستقطابها عدد كبير من الأيدي العاملة بسبب ما تمتاز به من اتساع أنشطتها الاقتصادية ومرافقها التجارية، فضلا عن ارتفاع المعدل العام لحجمها السكاني ، ثم جاءت بعدها محافظة أربيل -التي تمثل عاصمة إقليم كردستان ومركز خدماته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية- لتحتل المركز الثالث بحجم بالغ ٤٠١٨٣٧ مهاجراً، أي بنسبة ٦,٥٪ من إجمالي المحافظات، واحتلت محافظة كربلاء -التي تمتاز بمكانتها الدينية حيث تضم بين ثناياها ضريحي الإمام الحسين وأخيه العباس عليهما السلام- بالمرتبة الرابعة بحجم بالغ ٣٧٢٨٥٠ مهاجراً، أي بنسبة ٦٪ من إجمالي المحافظات، ثم يستمر التناقص التدريجي لإجمالي عدد المهاجرين في باقي المحافظات حتى يصل إلى أدنى مستوىً له في محافظة المثنى التي بلغ فيها الحجم الإجمالي للهجرة فيها ١٠٩١٢٤ مهاجرا، أي بنسبة ١,٨٪ من إجمالي المحافظات.

- نلاحظ عند تمثيل قيم معدلات الهجرة الوافدة والخارجة للمحافظات على الخريطة (١٧) أن المحافظات الجاذبة للمهاجرين تقع في وسط وشمال العراق باستثناء محافظة البصرة التي تقع في جنوب العراق، في حين أن أغلب المحافظات الطاردة تقع جنوب العراق وضمن منطقة الفرات الأوسط إلى جانب محافظات من الوسط هي (صلاح الدين وديالى والأنبار). وهذا يعني أن تيارات الهجرة الداخلية تتحرك من الجنوب باتجاه الوسط، مع وجود تيارات أخرى متبادلة بين المحافظات الوسطى والشمالية.

- أظهر مؤشر فاعلية الهجرة قيما متباينة بين المحافظات الطاردة والجاذبة للسكان في البلاد خلال هذه المرحلة، حيث سجلت محافظة البصرة، من بين المحافظات الجاذبة للسكان، أعلى معدل لمؤشر فاعلية الهجرة بنسبة بلغت ٤٧,٤٪، بينما سجلت محافظة ميسان التي بلغت نسبة الفاعلية للهجرة فيها -٥٦,٩٪، أدنى المعدلات في المحافظات الطاردة للسكان، وما بين القيمة الأعلى التي سجلت في البصرة والأدنى التي سجلت في محافظة ميسان، تراوحت القيم التراتبية لفاعلية الهجرة تباعاً للمحافظات الباقية.

**جدول (٢) حجم الهجرة الداخلية المتبادلة بين المحافظات وصافي وإجمالي وفاعلية الهجرة خلال العام ٢٠١٣**

| المحافظة | الخارجة | | الداخلة | | صافي الهجرة | إجمالي الهجرة | | فاعلية الهجرة% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | | العدد | % | |
| **المحافظات الجاذبة للسكان** | | | | | | | | |
| دهوك | ٦٣١١٠ | ٢,٠ | ١٠٧٢١٣ | ٣,٥ | ٤٤١٠٣ | ١٧٠٣٢٣ | ٢,٧ | ٢٥,٩ |
| أربيل | ٢٠٠٨٢٠ | ٦,٥ | ٢٠١٠١٧ | ٦,٥ | ١٩٧ | ٤٠١٨٣٧ | ٦,٥ | ٠,٠ |
| السليمانية | ١١٨٣٦١ | ٣,٨ | ١٤٠٥١٦ | ٤,٥ | ٢٢١٥٥ | ٢٥٨٨٧٧ | ٤,٢ | ٨,٦ |
| كركوك | ١٣٣٩٥٣ | ٤,٣ | ١٦٧٣٧٠ | ٥,٤ | ٣٣٤١٧ | ٣٠١٣٢٣ | ٤,٩ | ١١,١ |
| نينوى | ١٥٥٨٩٧ | ٥,٠ | ١٦٤٢٧٣ | ٥,٣ | ٨٣٧٦ | ٣٢٠١٧٠ | ٥,٢ | ٢,٦ |
| بغداد | ٦٠٦٦٠١ | ١٩,٦ | ٦٥٣٢٠٣ | ٢١,١ | ٤٦٦٠٢ | ١٢٥٩٨٠٤ | ٢٠,٣ | ٣,٧ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| واسط | ١١٩١٢٤ | ٣,٨ | ١٢٢٠٨٦ | ٣,٩ | ٢٩٦٢ | ٢٤١٢١٠ | ٣,٩ | ١,٢ |
| النجف | ١٤٤٤٤٣ | ٤,٧ | ١٥٣٨٢١ | ٥,٠ | ٩٣٧٨ | ٢٩٨٢٦٤ | ٤,٨ | ٣,١ |
| البصرة | ١٦٠٠٢١ | ٥,٢ | ٤٤٨٢٣٨ | ١٤,٤ | ٢٨٨٢١٧ | ٦٠٨٢٥٩ | ٩,٨ | ٤٧,٤ |
| المحافظات الطاردة للسكان | | | | | | | | |
| ديالى | ٢١٣٦٥٦ | ٦,٩ | ١٠٧٤٥٠ | ٣,٥ | -١٠٦٢٠٦ | ٣٢١١٠٦ | ٥,٢ | -٣٣,١ |
| الأنبار | ١٣٧٢٣٢ | ٤,٤ | ٨٩٨١٠ | ٢,٩ | -٤٧٤٢٢ | ٢٢٧٠٤٢ | ٣,٧ | -٢٠,٩ |
| بابل | ١٧١٧٢٥ | ٥,٥ | ١١٧٠٧٤ | ٣,٨ | -٥٤٦٥١ | ٢٨٨٧٩٩ | ٤,٧ | -١٨,٩ |
| كربلاء | ١٩٥٢٤٧ | ٦,٣ | ١٧٧٦٠٣ | ٥,٧ | -١٧٦٤٤ | ٣٧٢٨٥٠ | ٦,٠ | -٤,٧ |
| صلاح الدين | ١٢٧٨٨٤ | ٤,١ | ١٠٢٨١٣ | ٣,٣ | -٢٥٠٧١ | ٢٣٠٦٩٧ | ٣,٧ | -١٠,٩ |
| القادسية | ١٠١٥٠٣ | ٣,٣ | ٨٨٠٠٨ | ٢,٨ | -١٣٤٩٥ | ١٨٩٥١١ | ٣,١ | -٧,١ |
| المثنى | ٦٥٥٨٩ | ٢,١ | ٤٣٥٣٥ | ١,٤ | -٢٢٠٥٤ | ١٠٩١٢٤ | ١,٨ | -٢٠,٢ |
| ذي قار | ١٧٢٨٨٩ | ٥,٦ | ١٥٩٦١٠ | ٥,١ | -١٣٢٧٩ | ٣٣٢٤٩٩ | ٥,٤ | -٤,٠ |
| ميسان | ٢١٤٥٨٥ | ٦,٩ | ٥٩٠٠٠ | ١,٩ | -١٥٥٥٨٥ | ٢٧٣٥٨٥ | ٤,٤ | -٥٦,٩ |
| المجموع | ٣١٠٢٦٤٠ | ١٠٠ | ٣١٠٢٦٤٠ | ١٠٠ | ٠ | ٦٢٠٥٢٨٠ | ١٠٠ | ٥٠,٠٠ |

**المصدر: اعتمادا على:**

**جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، أقسام (الإحصاء وبنك المعلومات، الدراسات والبحوث، نظم المعلومات الجغرافية) بيانات غير منشورة،٢٠٢٢.**

**خريطة (٤) حجم الهجرة الداخلية المتبادلة بين المحافظات خلال العام ٢٠١٣**

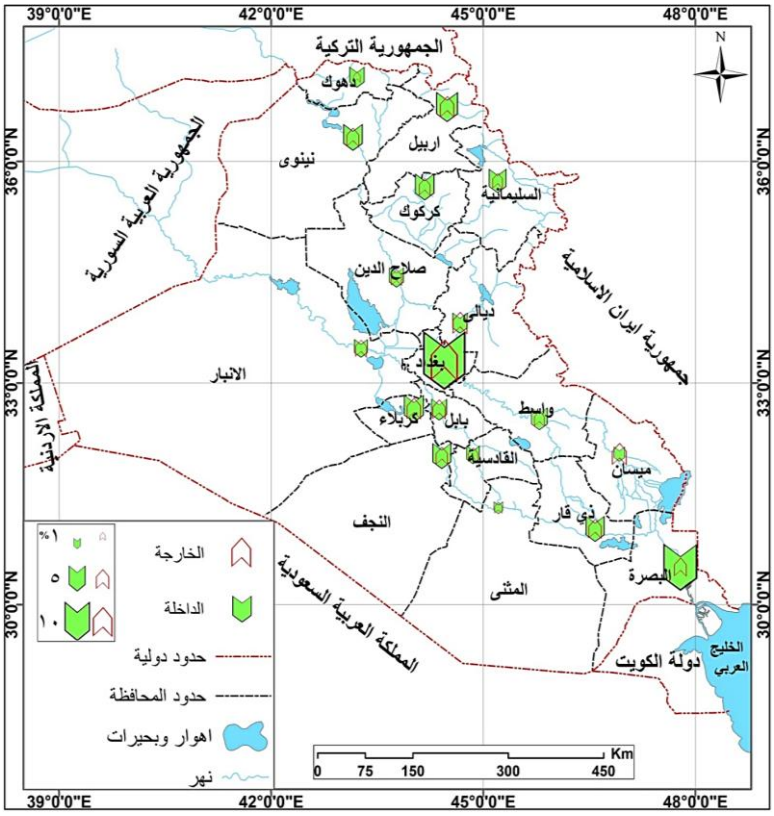


**المصدر: اعتمادا على الجدول (٢)**

**٣- الهجرة الداخلية خلال العام ٢٠٢٢:**

إن موجه النزوح والهجرة الواسعة غير المسبوقة التي حدثت بعد دخول مسلحي عصابات داعش الإرهابية الى المحافظات الغربية وجزء من المحافظات الشمالية والوسطى في حزيران عام ٢٠١٤ وما خلفته من تداعيات وآثار خطيرة على حاضر المجتمع ومستقبله، ولم تقتصر خطورتها على الجانب الإنساني وما يعانيه النازحون فحسب، بل إن آثارها طالت كافة المستويات والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية في البلاد.

ومن الجدول (٣) والخريطة (٥) يمكن أن نبين أهم الخصائص التي ترتبت على الحراك السكاني في العراق عقب هذه الأحداث، على النحو الآتي:

- إن عدد النازحين والمهاجرين داخليا في العراق خلال هذا العام بلغ ٤٥١٣٧٧٦ مهاجرا، أي ما يشكل نسبته ١٠,٧٪ من إجمالي سكان البلاد خلال العام ٢٠٢٢ البالغ ٤٢٢٤٨٨٨٣ نسمة.

- شكلت محافظات المنطقة الغربية الى جانب محافظتي صلاح الدين وديالى اكثر المحافظات طردا للسكان في حين بدت المنطقة الشمالية والوسطى بما فيها منطقه الفرات الأوسط تستقطب أعداداً كبيرة من النازحين والمهاجرين، وإن السبب في ذلك لا يكمن في توفر قوة جذب في جميع تلك المحافظات وإنما معظم التحركات المكانية كانت قسرية، هربا من الحرب والنزاعات المسلحة التي كانت تدور في بعض المناطق، أما محافظات

المنطقة الجنوبية وعلى الرغم من استضافتها لعدد من النازحين إلا إنها استمرت على موقعها كمحافظات طارده للسكان باستثناء محافظة البصرة التي جاء ترتيبها متسقا اكثر مع المنطقة الوسطى والشمالية.

- تبعا لمحافظة بغداد والتي كعادتها تتصدر أعلى المراتب في إجمالي حجم الهجرة الوافدة، برزت محافظات كركوك ودهوك وأربيل كأقطاب ثانويه جاذبه للسكان بنسبة بلغت (٩,٥٪، ٨,٥٪، ٨,٣٪) من المعدل الإجمالي للهجرة الوافدة في البلاد لكل منها على التوالي. تليها كل من محافظة السليمانية والنجف وبابل بنسبة ٤,١٪، ٣,٤٪، ٣,١٪ على التوالي.

**جدول (٣) حجم الهجرة الداخلية المتبادلة بين المحافظات وصافي وإجمالي وفاعلية الهجرة خلال العام ٢٠٢٢**

| المحافظة | الخارجة | | الداخلة | | صافي الهجرة | إجمالي الهجرة | | فاعلية الهجرة% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | | العدد | % | |
| **المحافظات الجاذبة للسكان** | | | | | | | | |
| دهوك | ٦٧٧٠٧ | ١,٥ | ٣٨٣٦٧١ | ٨,٥ | ٣١٥٩٦٤ | ٤٥١٣٧٨ | ٥,٠ | ٧٠,٠ |
| أربيل | ١٣٩٩٢٧ | ٣,١ | ٣٧٤٦٤٣ | ٨,٣ | ٢٣٤٧١٦ | ٥١٤٥٧٠ | ٥,٧ | ٤٥,٦ |
| السليمانية | ١٠٨٣٣١ | ٢,٤ | ١٨٥٠٦٥ | ٤,١ | ٧٦٧٣٤ | ٢٩٣٣٩٦ | ٣,٣ | ٢٦,٢ |
| كركوك | ١٨٥٠٦٥ | ٤,١ | ٤٢٨٨٠٩ | ٩,٥ | ٢٤٣٧٤٤ | ٦١٣٨٧٤ | ٦,٨ | ٣٩,٧ |
| بغداد | ٢١٦٥٦١ | ٤,٨ | ٥٨١٣٠٥ | ١٢,٩ | ٣٦٤٧٤٤ | ٧٩٧٨٦٦ | ٨,٨ | ٤٥,٧ |
| بابل | ١٢١٨٧٢ | ٢,٧ | ١٣٩٩٢٧ | ٣,١ | ١٨٠٥٥ | ٢٦١٧٩٩ | ٢,٩ | ٦,٩ |
| واسط | ١٠٣٨١٧ | ٢,٣ | ١٢٦٣٨٦ | ٢,٨ | ٢٢٥٦٩ | ٢٣٠٢٠٣ | ٢,٦ | ٩,٨ |
| كربلاء | ١٠٣٨١٧ | ٢,٣ | ١١٢٨٤٤ | ٢,٥ | ٩٠٢٧ | ٢١٦٦٦١ | ٢,٤ | ٤,٢ |
| النجف | ٩٤٧٨٩ | ٢,١ | ١٥٣٤٦٨ | ٣,٤ | ٥٨٦٧٩ | ٢٤٨٢٥٧ | ٢,٧ | ٢٣,٦ |
| القادسية | ٨١٢٤٨ | ١,٨ | ٩٤٧٨٩ | ٢,١ | ١٣٥٤١ | ١٧٦٠٣٧ | ١,٩ | ٧,٧ |
| البصرة | ١١٧٣٥٨ | ٢,٦ | ١٣٥٤١٣ | ٣,٠ | ١٨٠٥٥ | ٢٥٢٧٧١ | ٢,٨ | ٧,١ |
| **المحافظات الطاردة للسكان** | | | | | | | | |
| نينوى | ١١٤١٩٨٥ | ٢٥,٣ | ٦٤٠٩٥٦ | ١٤,٢ | ٥٠١٠٢٩- | ١٧٨٢٩٤١ | ١٩,٧ | ٢٨,١- |
| ديالى | ٢٢١١٧٥ | ٤,٩ | ١٦٧٠١٠ | ٣,٧ | ٥٤١٦٥- | ٣٨٨١٨٥ | ٤,٣ | ١٤,٠- |
| الأنبار | ٩٨٤٠٠٣ | ٢١,٨ | ٤١٥٢٦٧ | ٩,٢ | ٥٦٨٧٣٦- | ١٣٩٩٢٧٠ | ١٥,٥ | ٤٠,٦- |
| صلاح الدين | ٤٥٥٩٩١ | ١٠,١ | ٣٦٢٠٧٥ | ٨,٠ | ٩٣٩١٦- | ٨١٨٠٦٦ | ٩,١ | ١١,٥- |
| المثنى | ٦٣١٩٣ | ١,٤ | ٤٩٦٥٢ | ١,١ | ١٣٥٤١- | ١١٢٨٤٥ | ١,٣ | ١٢,٠- |
| ذي قار | ١٨٩٥٧٩ | ٤,٢ | ٨٥٧٦٢ | ١,٩ | ١٠٣٨١٧- | ٢٧٥٣٤١ | ٣,١ | ٣٧,٧- |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ميسان | ١١٧٣٥٨ | ٢,٦ | ٧٦٧٣٤ | ١,٧ | ٤٠٦٢٤- | ١٩٤٠٩٢ | ٢,١ | ٢٠,٩- |
| المجموع | ٤٥١٣٧٧٦ | ١٠٠ | ٤٥١٣٧٧٦ | ١٠٠ | ٠ | ٩٠٢٧٥٥٢ | ١٠٠ | ٥٠,٠٠ |

**المصدر: اعتمادا على:**

**جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، أقسام (الإحصاء وبنك المعلومات، الدراسات والبحوث، نظم المعلومات الجغرافية) بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.**

**خريطة (٥) حجم الهجرة الداخلية المتبادلة بين المحافظات خلال العام ٢٠٢٢**

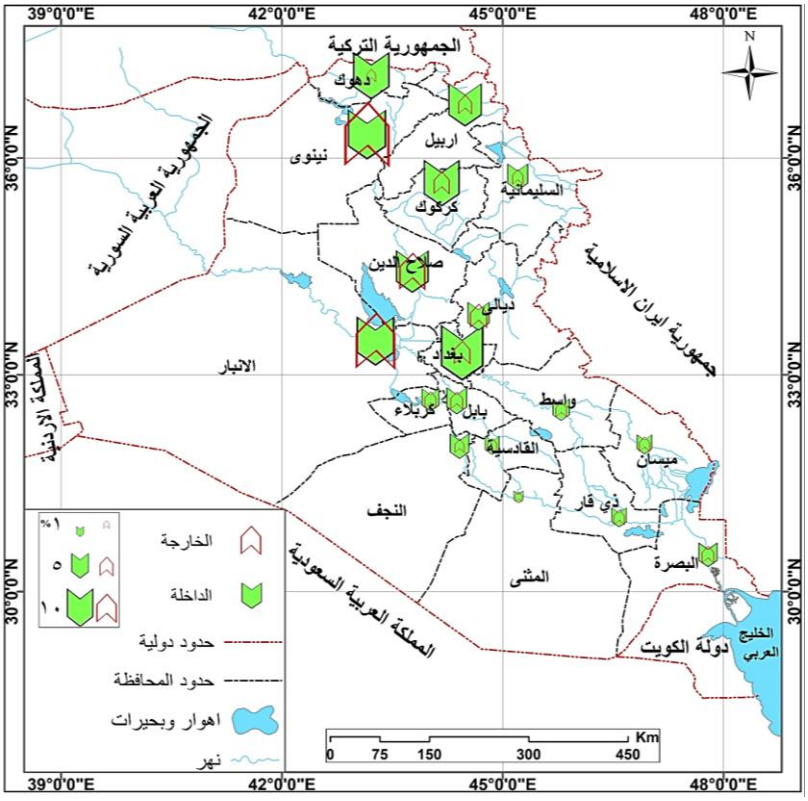


**المصدر: اعتمادا على الجدول (٣)**

- أن عامل المسافة تحكم في ظل الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في تحديد اتجاهات الهجرة الداخلية خلال هذا العام بشـــكل كبير، لان معظم تيارات الهجرة الداخلية كانت متبادلة بين المحافظات المتجاورة وخاصةً بين محافظات وسط العراق وشماله.

- ظهرت محافظة نينوى كقطب رئيس طارد للســكان باســتحواذها على نســبه ٢٥,٣٪ من إجمالي الهجرة الداخلية المغادرة تلتها محافظة الأنبار بالمرتبة الثانية بنسبة ٢١,٨٪ ثم محافظة صلاح الدين بنسبة ١٠,١٪ ثم محافظة ديالى بنســبة ٤,٩٪ ثم محافظة ذي قار وميســان والمثنى بنســب بالغة (٤,٢٪، ٢,٦٪، ١,٤٪) على التوالي.

- تصـــدرت محافظة نينوى أعلى المراتب بإجمالي حجم الهجرة الداخلية البالغ فيها ١٧٨٢٩٤١ مهاجراً، أي بنســبة ١٩,٧٪ من إجمالي المحافظات، تلتها محافظة الأنبار بحجم يبلغ ١٣٩٩٢٧٠ مهاجراً، أي بنســبة ١٥,٥٪ من إجمالي المحافظات، ثم محافظة صلاح الدين بحجم يبلغ ٨١٨٠٦٦ مهاجراً، أي بنسبة ٩,١٪ من

إجمالي المحافظات، فيما حلت محافظة بغداد بالمرتبة الرابعة باستحواذها على ٧٩٧٨٦٦ مهاجرا، أي بنسبة ٨,٨٪ من إجمالي حجم الهجرة الداخلية في البلاد. وتبعاً لذلك فإنه ليس بمستغرب أن تحل المحافظات الغربية من العراق ضمن المركز الأولى للهجرة خاصة وأنها قد تعرضت لدمار وخراب على أيدي الجماعات الإرهابية، وما رافقتها من عمليات نزوح ثم عودة جديده للسكان بعد استقرار الوضع الأمني. أما بقية المحافظات فقد تباين نصيبها بين المرتبة الخامسة والأخيرة التي تمثلها محافظة المثنى البالغ إجمالي الهجرة الداخلية فيها ١١٢٨٤٥ مهاجراً، أي بنسبة ١,٣٪ من إجمالي المحافظات.

- سجل مؤشر فاعلية الهجرة تباينا شديدا بين محافظات المجموعة الواحدة وبين المحافظات المجموعتين الجاذبة والطاردة معا، ففي الوقت الذي تصل فيه قوه فاعليه المؤشر الموجبة في محافظة دهوك الى ٧٠٪ نجدها تتراجع في محافظة بابل إلى ٤,٢٪، أما في المحافظات الطاردة للسكان فإن قوه فاعلية المؤشر السالبة قد سجلت اعلى قيمه سالبه لها حسب معطيات هذا الدليل في محافظة الأنبار والبالغة -٤٠,٦٪ في حين سجلت محافظة صلاح الدين أدنى مستوى لفاعلية الهجرة في البلاد بلغ -١١,٥٪.

- تمثلت المحافظات الطاردة للسكان على الخريطة بشكل مجموعتين متباعدتين مكانيا، كل واحدة منها تضم عدد من المحافظات المتجاورة مع بعضها البعض، فالمجموعة الأولى التي تصدرت محافظاتها أعلى المراتب بحم الهجرة القسرية الخارجة، شغلت أجزاء من الأقسام الشمالية والوسطى من البلاد، والتي تمثلت بكل من محافظة الأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى، في حين شغلت المجموعة الثانية التي مثلتها محافظات ميسان وذي قار والمثنى أجزاء من القسم الجنوبي. أما المحافظات الجاذبة للسكان فقد ظهرت متجاورة مع المحافظات الطاردة للسكان، ومن خلال ذلك يتضح لنا بأن عامل المسافة في هذه المرحلة الاستثنائية تحكم بشكل كبير في تحديد اتجاهات الهجرة لان معظم تيارات الهجرة الداخلية كانت متبادلة بين المحافظات المتجاورة في وسط العراق وشماله.

**ثانيا: أسباب الهجرة الداخلية في العراق:**

إن حركة ومسار السكان داخليا في العراق خلال مدة الدراسة حددته مجموعة من العوامل أهمها ما يأتي:

**١- العوامل السياسية والأمنية:**

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية دوراً كبيراً في تأجيج الهجرة الداخلية في العراق. فالتجربة الديمقراطية الحديثة التي أعقبت أحداث العام ٢٠٠٣ وما صاحبها من تعددية حزبية، ساهمت في ظل غياب الدور الحكومي الفعال والسياسات غير المتوازنة في انتشار الفوضى وخلق واقع أمني غير مستقر. هذا الأمر أتاح للجماعات المسلحة والخارجة عن القانون فرض سيطرتها على مناطق واسعة، مما أجبر العديد من السكان على النزوح وترك ديارهم.

**٣- العوامل الاجتماعية:**

أســـهمت العوامل الاجتماعية المتمثلة بالفتنة الطائفية وشـــيوع ظاهرة الجريمة المنظمة في العراق بهجرة الكثير من العوائل مناطق أخرى أكثر أمنا من مناطق سكناهم الأصلية، في هذا الصدد يمكن القول أن الفترة التي عاشها العراق في ظل ما شهده من فتنة طائفية عصفت به عقب تفجير مرقد الإمامين العسكريين (ع) من أصعب الفترات، حيث فرضت العديد من الجماعات المسلحة ذات الانتماءات المذهبية سيطرتها على الكثير من المناطق والإحياء في العاصـــمة بغداد وغيرها من المحافظات، وبدأت تمارس عمليات التهجير والقتل على الهوية وتدمير المنازل ضد السكان وإجبارهم على المغادرة، وفضلا عن شيوع ظاهرة الجريمة والتهديد بالقتل عبر رســـائل الهاتف النقال أو عن طرق كتابة الرســـائل أو الكتابة على جدران المنازل، أو عمليات الخطف. التي أجبرت هي الأخرى في ظل الفراغ السياسي والانفلات الأمني العديد من الأسر على مغادرة مناطق سكناها باتجاه مناطق أكثر أمنا واستقرارا.

**٤ـ العوامل الاقتصادية**

تعد هذه العوامل واحدة من أهم الدوافع الرئيســـة المســـببة للهجرة الداخلية في العراق، حيث أن تدني المســتوى الاقتصـــادي للأفراد، يجعلهم يســعون للهجرة والانتقال إلى مناطق أخرى بغية توفير ســبل العيش اللائق، وهذا الحال يبدوا جليا وواضــحا في الهجرة المســتمرة للســكان من الريف إلى المدينة، نتيجة لتدهور الأراضـــي الزراعية إما بســـبب الظروف المناخية وشـــح المياه التي رافقها قلة في الدعم الحكومي وزحف عمراني، أو بســبب تدميرها نتيجة للعمليات العســكرة والحروب الداخلية التي شــهدتها العديد من محافظات العراق وعلى وجه الخصوص محافظات ديالى وصلاح الدين وبغداد وبالتحديد منطقة اليوسفية والراشدية، أو بسبب الالتحاق بالوظائف الحكومية ومنها على وجه الخصوص الوظيفة العسكرية، التي لربما بسببها أهمل الكثير من سكان المناطق الريفية أراضيهم الزراعية.

**ثالثا: الآثار المترتبة على الهجرة الداخلية في العراق:**

وكنتيجة حتمية لما تقدم، فأن تحركات السكان خلال المراحل الثلاث لمدت الدراسة ترتبت عليها جملة من الآثار أهمها:

**١ـ الآثار الديمغرافية:**

إن التغيرات الكبيرة في الخريطة السكانية انعكست آثارها بصورة مباشرة على اختلال توزيع السكان وتباين معدلات نموهم وكثافتهم وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصـــادي والاجتماعي بين منطقة وأخرى. حيث تبين من خلال تتبع معدلات صـــافي الهجرة في الجداول التي ســبقت الإشـــارة إليها في المراحل الثلاث وجود تيارين متعاكسين لحركة السكان، أحدهما يمثل تناقص عدد السكان في المحافظات المرسلة للمهاجرين والآخر يمثل زياده حجم الســكان في المناطق المســتقبلة لها، فمثلا عند موازنة كفتين ميزان صـــافي الهجرة الوافدة والمغادرة لكل محافظة نجد أن محافظة نينوى فقدت نتيجة لحركتي الهجرة الوافدة والخارجة نحو ٧٧٨٨٣٢ نســمة خلال المدة من ١٩٩٧ الى ٢٠٢٢ أي ما يقارب ١٨,٨٤٪ من إجمالي ســكانها عام ٢٠٢٢ وفي المقابل اســتقبلت محافظة دهوك المجاورة لها خلال المدة نفســها ٤٠٥٦٣٧ نســمة وهو ما يشــكل نســبة

٢٨,٣٢٪ من إجمالي سكان المحافظة، وعلى ضوء ذلك ارتفع معدل النمو السكاني في محافظة بشكل كبير جدا ليبلغ ٦,٩٤٪ وهي نسبه غير مسبوقة لم تشهدها المحافظة في سابق عهدها، ويمتد الأثر الديموغرافي للهجرة السكانية الى محافظة الأنبار التي خسرت ٥٦٩٦٩٣ نسمة، أي بنسبة ٢٩,٠٢٪ من إجمالي سكانها، ومحافظة صلاح الدين نحو ٩٢٠٩٥ نسمة وبنسبة ٥,٢١٪ من إجمالي سكانها، وتبعا لذلك فإنه لربما يصور البعض أن الأمر مرهون بالمحافظات الغربية التي تعرضت للهجوم الإرهابي ولكن الحقائق الإحصائية تشير عكس ذلك إذ أن عملية التغير الديمغرافي هذه طالت عموم المحافظات العراقية فعند الانتقال جنوبا نجد أن محافظة ميسان فقدت بسبب الهجرة ٣٧٢٥٣٢ نسمة أي ما يشكل ٣٠,٢١٪ من إجمالي سكانها، وبالعودة شمالا نلاحظ أن محافظة كركوك استقبلت خلال المدة المذكورة ما يقارب ٣٠٢٦٧٢ نسمة من المهاجرين مما يشكلون ١٧,٠٩٪ من إجمالي سكانها، كما أنه وفي الوقت نفسه نلاحظ أن محافظة أربيل استقبلت نحو ٢٣٨٧٥٢ من المهاجرين الذين شكلوا نسبة ١١,٦٢٪ من إجمالي سكانها عام ٢٠٢٢.

**٢- الآثار الاقتصادية:**

عمقت حركة الهجرة الداخلية والنزوح السكاني مشكلة الفقر والضغط على الخدمات والمرافق العامة ورفع أسعار العقارات وإيجارات السكن وتفشي ظاهرة البطالة في المحافظات المستقبلة للمهاجرين، وفي هذا الصدد حيث أشارت نتائج المسح الوطني للنازحين إلى أن نسبة العاطلين بين النازحين تتجاوز(٤٤,٦٪) من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً، (مصطفى، ٢٠١٦: ٢٧). وهذا ما كلف ميزانية الدولة أعباء مالية قدرت بنحو أكثر من تريليوني دينار عراقي أنفقت على النازحين خلال العامين (٢٠١٥ و٢٠١٦) فقط، لتجهيز المراكز المخصصة لإيوائهم بالاحتياجات الأساسية الضرورية للحياة وتقديم المنح المالية لهم، (الخزار، ٢٠١٩: ٧٩).

فضلا عن ذلك كان للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الأثر المباشر في تدهور واقع القطاع الزراعي، بدلالة نمو معدل التحضر في العراق بنسبة (٢,٧٪) مقابل نمو معدل الريف بنسبة (١,٦%) خلال المدة (١٩٩٧ – ٢٠٢٢) (الجهاز المركزي للإحصاء، ١٩٩٧-٢٠٢٢). وهو معدل مرتفع نسبياً يعكس تأثير الهجرة على تضخم سكان وارتفاع معدل كثافتهم في المدن، لاسيما بعد مقارنتها بمعدل النمو العام البالغ (٢,٦٪)، ومعدلات الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة التي ترتفع في الريف عنها في الحضر، ولا شك أن هذا الحراك السكاني (الهجرة) أدى بدوره إلى زيادة حجم القوى العاملة في المناطق الحضرية على حساب تناقص حجم القوة العاملة منها في المناطق الريفية، الأمر الذي تسبب في تقليص مساحة الأراضي المزروعة وتدني حجم الإنتاج الزراعية، وفي مقابل ذلك فإن المناطق الحضرية بدأت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات الأجور داخل المدن، على الرغم من الدور الإيجابي للهجرة الوافدة في تحريك عجلة التنمية والإنتاج عن طريق استثمار طاقة الكفاءات القادمة في مجال تخصصها في خدمة المجتمع وتنمية المشاريع التي ينادي إليها البعض، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على العراق الذي أنهكته الحروب منذ أكثر من أربعة

عقود متتالية، وإنما يمكن أن ينطبق على المجتمعات التي تنعم بالاستقرار الأمني والاقتصادي بحيث تكون قادرة على استيعاب القوى العاملة وتوظيفها في عملية التنمية الشاملة وخدمة المجتمع.

**٣- الآثار الاجتماعية والثقافية:**

تجلت التداعيات السلبية للهجرة على الأوضاع الاجتماعية والثقافية في المحافظات المستقبلة للمهاجرين، في صور متعددة، من أبرزها:

- ارتفاع نسبة العجز السكني بعد الأحداث التي تعرضت لها محافظة نينوى إلى أكثر من أربعة ملايين وحدة سكنية في عموم المحافظات نتيجة لما شهدته من موجات نزوح الداخلي واسعة النطاق، فضلا عن تنامي ظاهرة السكن العشوائي والتجاوز على الأملاك العامة للدولة والضغط الكبير على خدمات البنى التحتية والارتكازية، وفي هذا الصدد أشارت الإحصاءات الرسمية إلى وجود (٥٢١٧٦٧) مسكناً عشوائياً في العراق عدا إقليم كردستان، أي أنها تقدر بنسبة (١٦,٥٪) من إجمالي عدد المساكن عام ٢٠١٨. (وزارة التخطيط، ٢٠١٨: ١٧٥).

- انتشار الأوبئة والأمراض المعدية والانتقالية في مراكز إيواء النازحين ومناطق السكن العشوائي، وفي هذا الصدد أشارت منظمة الصحة العالمية في أحد تقاريرها الخاص بتقييم الواقع الصحي للسكان النازحين داخلياً في العراق إلى أن وضع النازحين وسكان العشوائيات خطير جداً ويبعث القلق, ومن الأهمية البالغة التصدي فوراً للنقص في الخدمات الصحية الأساسية التي يحتاجها هؤلاء في المجتمع العراقي، فالآلاف من الأطفال الصغار والنساء الحوامل والأشخاص ذو الإعاقة وكبار السن راحوا ضحية تدهور الواقع الصحي ونقص مستوى الخدمات الوقائية والعلاجية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧: ٤).

- ازدياد أعداد المتسربين من مقاعد الدراسة بمراحلها المختلفة نتيجة لانتشار مظاهر الفقر والبطالة بين النازحين وفقدان الوثائق الثبوتية، وبذلك أشارت إحدى الدراسات إلى أن نسبة النازحين الذين لم يلتحقوا أصلاً بالتعليم بلغت (١٥,٢٪) من إجمالي السكان النازحين، وإن محافظة نينوى استحوذت على النسبة أعلى والبالغة (٣٧,٢٪) تليها محافظة صلاح الدين بنسبة (٢٦,٥٪) (إسماعيل وآخرون، ٢٠١٦: ٨٢)، وفي ظل ذلك برزت العديد من المظاهر الاجتماعية السلبية بشكل واضح للعيان من قبيل تزايد أعداد المشردين وأطفال الشوارع وعمالة الأطفال والتسول وجنوح الأحداث.

- تزايد ارتكاب الكثير من الجرائم الخطيرة على المجتمع كالقتل والسرقة والدعارة وتعاطي المخدرات والمتاجرة بها، نتيجة لارتفاع معدلات الفقر والبطالة والحرمان، وغياب حقوق الإنسان، والكرامة المفقودة وغيرها من الأمور التي يتعرض لها النازحون والمهاجرون في العراق.

**الاستنتاجات:**

١- أكدت الدراسة أن العراق شهد موجات كبيرة من النزوح الداخلي، خاصة خلال العقدين الأخيرين، نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة. وقد بلغت نسبة المهاجرين داخليًا ١٠,٦٧٪ من إجمالي سكان العراق عام ٢٠٢٢، ما يعكس تحولاً ديموغرافياً واسع النطاق. ووصفت الدراسة هذه الظاهرة بأنها الأخطر في تاريخ العراق المعاصر بسبب آثارها العميقة على التوازن السكاني والاجتماعي.

٢- أظهرت الدراسة تبايناً مكانياً ملحوظاً في الهجرة الداخلية بين المحافظات. فبينما كانت بعض المحافظات مثل بغداد وأربيل وكركوك مراكز جذب للسكان، عانت محافظات مثل نينوى والأنبار وميسان من نزوح واسع للسكان، ما أدى إلى اختلال التوزيع الجغرافي للسكان. وتسبب هذا التباين في تفاوت كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق.

٣- ارتبطت الهجرة الداخلية بعوامل متشابكة، أهمها النزاعات المسلحة والعنف الطائفي كعوامل أمنية وسياسية، وتدهور المستوى المعيشي ونقص الفرص الوظيفية وتراجع النشاط الزراعي كعوامل اقتصادية، فضلاً عن العوامل الاجتماعية كالجريمة المنظمة والفتن الطائفية، مما جعل الهجرة ظاهرة معقدة تعكس عمق الأزمة السكانية.

٤- أثرت الهجرة بشكل ملحوظ على معدلات النمو السكاني والتوزيع الديموغرافي. فقد شهدت المحافظات الطاردة انخفاضاً في عدد السكان بنسب تصل إلى ٣٠٪، بينما سجلت المحافظات الجاذبة زيادات سكانية كبيرة، مثل دهوك وأربيل، حيث تجاوزت الزيادة ٢٨٪ من إجمالي سكانها. هذا التحول الديموغرافي ساهم في تعزيز الاختلافات بين المحافظات في التوزيع السكاني ومستوى الخدمات.

٥- تركت الهجرة الداخلية آثاراً عميقة على مختلف الأصعدة، منها تفاقم البطالة والفقر، والضغط على الخدمات والبنية التحتية في المناطق المستقبلة، إضافة إلى تدهور القطاع الزراعي نتيجة النزوح من الريف. كما زادت أزمة العجز السكني، وارتفعت معدلات التسرب المدرسي، وانتشرت الأمراض المعدية في مراكز النزوح، مما عمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

**المصادر:**

**١- خريطة العالم القارية ضمن قواعد بيانات برنامج Arc Map ١٠,٨.**

**٢- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيأة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، الوحدة الرقمية، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١/١٠٠٠,٠٠٠, بغداد, ٢٠٢٠.**

**٣- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، أقسام (الإحصاء وبنك المعلومات، الدراسات والبحوث، نظم المعلومات الجغرافية) بيانات غير منشورة.**

**٤- بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدات في العراق (UNAMI)، تقرير حقوق الإنسان، ٢٠٠٦، ص٥.**

**٥- حسام صبار هادي الزيادي، الأطلس الجغرافي الرقمي لسكان العراق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٢١.**